

آراء المشاركين بالملتقى الوطني الليبي ببلدية القطرون

الأولويات الوطنية:

- في السياق الأزمة الراهنة، ما هي الأولويات الأكثر إلحاحاً واستعجالاً على المستويين الوطني والمحلي؟

ملخص الآراء:

أ / على المستوى الوطني.

1. تشكيل حكومة وحدة وطنية جامعة تمثل كافة أطياف المجتمع الليبي.
2. تعديل الاتفاق السياسي وتشكيل حكومة منفصلة عن المجلس الرئاسي.
3. المحافظة على السجلات الرسمية للدولة، كالسجل المدني والعقاري وغيرها.
4. انسحاب المنظمات الدولية من المشهد السياسي واستبدالها بمنظمة الوحدة الأفريقية ويجب أن يقتصر دور المنظمة الدولية في مساعدة المنظمات الأخرى.
5. على البعثة الأممية الضغط على أطراف الحوار لتعديل اتفاق الصخيرات وتضمينه في الاعلان الدستوري.

ب/ على المستوى المحلي.

1. تفعيل قانون رقم 59 لسنة 2013 بشأن الحكم المحلي.
2. توفير الخدمات الأساسية من وقود وغذاء وسيولة وغيرها، والعمل على سرعة انجاز محطة أوباري الغازية.

- ما الذي يجب أن تشكل أولويات العمل الحكومي على المدى القصير والمتوسط (من سنة إلى ثلاث سنوات)؟

ملخص الآراء:

1. النظر بعين الاعتبار مشاكل الهجرة غير الشرعية على المستوى المحلي.
2. تفعيل مطار الويغ باعتباره المنفذ الوحيد للمنطقة.
3. صيانة الطرق الداخلية والرابطة بين القطرون والمدن الأخرى.
4. إنشاء منظومة الطاقة الشمسية بمنطقة القطرون.
5. تدريب الشباب في الداخل والخارج

- ما هي الشروط الضرورية لتحقيق المصالحة الوطنية؟

ملخص الآراء:

- 1- إنشاء جسم خاص بالمصالحة تكون تبعيته للمجلس الرئاسي.
- 2- محاربة خطاب الكراهية في الاعلام والصحف.
- 3- عودة النازحين والمهجرين.
- 4- تفعيل قانون العفو العام.
- 5- مصارحة قبل المصالحة.
- 6- جبر الأضرار وإيفاء الحقوق.
- 7- الاستعانة بالوعاظ.
- 8- أن تتم المصالحة على أرض الوطن.

- 9- حل المليشيات.
- 10- الاحتكام إلى شرع الله.
- 11- اتخاذ شعار خاص بموضوع المصالحة.
- 12- تشكيل لجنة لتقصي الحقائق.

الأمن والدفاع:

- ما هي المبادئ والمهام الأساسية التي يجب أن تشكل ركيزة المؤسسة العسكرية الليبية الموحدة؟

ملخص الآراء:

- 1- توحيد المؤسسة العسكرية.
- 2- إعادة بناء المؤسسة العسكرية على أساس مهني.
- 3- سحب السلاح الثقيل والمتوسط مرحلياً والاستعانة بتجارب الدول الأخرى خاصة التجربة التشادية في سحب السلاح.
- 4- ابعاد المؤسسة العسكرية والأمنية من التجاذبات السياسية.
- 5- أن تكون عقيدة الجيش الولاء للوطن.
- 6- الاهتمام بالجانب المادي لمنتسبي المؤسسات الأمنية، وتجهيز مقرات المؤسسات العسكرية والأمنية بأحدث الامكانيات.
- 7- احتكار الأجهزة الأمنية من قبل الدولة فقط.
- 8- ضرورة خضوع الجيش للسلطة المدنية.
- 9- أن يكون مهام الجيش الدفاع عن الوطن والدستور.
- 10- حصر العناصر العسكرية والأمنية.

- ما هي الشروط وما هي الآلية المثلى لإدماج الأفراد المنضوين في المجموعات المسلحة القائمة داخل المؤسسات العسكرية والأمنية والوطنية

الموحدة؟

ملخص الآراء:

- 1- ان يتم دمج أفراد المجموعات المسلحة فرادى.
- 2- أن يقبل من يتم ادماجه في المؤسسة العسكرية الخدمة في منطقة أخرى غير منطقتة لمدة خمس سنوات.
- 3- استبعاد المليشيات غير المقبولة وتلك التي لديها سوابق من برنامج الادمج.
- 4- الاستعانة بالخبراء العسكريين السابقين.
- 5- اشتراط شهادة براءة لمن يرغب في الادمج من افراد المجموعات المسلحة.
- 6- تأهيل افراد المجموعات المسلحة نفسياً.
- 7- ضرورة استبيان وأخذ رأي كل شخص حسب قدراته.
- 8- أن يكون الادمج شاملاً لكافة شرائح المجتمع وعدم شرعنة أية مجموعة. وعدم اقضاء أحد من برنامج الادمج.

- ما هي الشروط والحوافز الممكنة التي تسمح بالاحتواء السلس والناجع لكل مظاهر التسلح خارج المؤسسات الشرعية مع مراعاة ألا يعكس ذلك سلبياً على أمن الليبيين؟

ملخص الآراء:

- 1- عدم اشتراط الالتحاق بالجيش فقط.
- 2- عدم تمييز هذه الفئة عن بقية الشعب.
- 3- تحديد من هو الثائر ومن ثم وضع الحوافز.
- 4- توفير فرص عمل بديلة لهم.
- 5- العمل على ترغيبهم أولاً وتسليم الاسلحة طوعاً للراغبين و ثم اغرائهم عن طريق الشراء وأخيراً الاستعمال القوة في نزع السلاح كما هو الحال في التجربة التشادية في نزع السلاح من المدنيين.

توزيع السلطات:

- ما هي المعايير والواصفات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في التعيينات الحكومية والوظائف العليا؟

- 1- معياري الكفاءة والتوزيع الجغرافي للسكان.
- 2- حسب احتياجات كل منطقة فيما يتعلق بالوظائف العامة.
- 3- المحاصصة الايجابية وضمان تمثيل الاقاليم الثلاثة مع الأخذ بعين الاعتبار المكونات الثقافية.
- 4- ضمان تمثيل كافة الوحدات الإدارية والأقليات في المناطق التي يشكلون فيها كثافة سكانية.
- 5- تخصيص حصة للمكونات في الوظائف القيادية.

- ما هي مهام المؤسسات المحلية والبلديات وما هو نطاق صلاحياتها؟

- 1- يجب أن تكون اختصاصات الحكومات المحلية هي الأصل والنص فقط على صلاحيات الحكومة المركزية على سبيل الحصر،.
- 2- تفعيل قانون الحكم المحلي.
- 3- أن تكون البلديات والمحافظات غير مرتبطة بالوزارات.
- 4- تخصيص جزء من الموارد للبلديات.
- 5- توزيع مؤسسات الحكومة المركزية على كافة المناطق بحيث يكون هناك ديوان لكل وزارة في كافة البلديات والمحافظات.

- ما هي مهام الحكومة المركزية وما هي صلاحياتها؟

- 1- مهام الحكومة المركزية هي الاشراف على الحكومات المحلية، بالإضافة إلى صلاحياتها الحصرية التي يجب أن تقتصر على الأمن والدفاع والأمور السيادية الأخرى.
- 2- عدم التوسع في صلاحيات الحكومة المركزية.
- 3-

• ما هي المؤسسات الأجدر والأكثر أهلية للإشراف على توزيع الموارد والخدمات بين المواطنين بطريقة عادلة وشفافة وفعالة؟
ملخص الآراء:

1- المحافظات والبلديات.
• ما هي الآليات والشروط التي تسمح بتعزيز وحدة ونزاهة وحيادية المؤسسات الوطنية الليبية السيادية على غرار البنك المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط؟
ملخص الآراء:

1- اختيار اللجان الادارية لهذه المؤسسات من قبل الجهات التشريعية.
2- إخضاعها لرقابة قضائية.
3- وعدم تبعيتها للأجهزة الأمنية.
4- إنشاء هيئة خاصة بالنزاهة للرقابة على عمل هذه المؤسسات.
• ما هي المعايير والعوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار في توزيع الموارد الحكومية وصرف الموازنات؟
ملخص الآراء:

1- مراعاة المعيار السكاني والجغرافي.
2- مراعاة المناطق الأقل نمواً.
3- تخصيص جزء من الموارد للمناطق المنتجة.
4- يجب أن يتم تطبيق هذه المعايير من قبل هيئة مستقلة نزيهة تتكون من خبراء تحدد أوجه الصرف. وأن تكون هذه الهيئة تابعة للسلطة التشريعية.
5-

• ما هي الآليات التي يمكن تطويرها بهدف حماية الموارد والثروات الوطنية الليبية من الغاز والنفط والأصول والاستثمارات السيادية من النهب وسوء التصرف والاستغلال الفئوي أو السياسي؟
ملخص الآراء:

1- اعادة تكوين الاجهزة السابقة من حرس المنشآت وغيرها.
2- رقابة صارمة من قبل الاجهزة الرقابية التي تتبع الدولة.
3- اخضاعها لرقابة قضائية.
4- حصر الأموال والأصول حتى تكون واضحة ومعروفة.
5- تصديق العقود النفطية من الجهة التشريعية.
6- تنمية مكانية للبلديات والمحافظات وتفعيل الجمارك وتخصيص جزء من عائداتها للبلديات الحدودية.
7- إنشاء مصفاة بالمنطقة الجنوبية.
8- تخصيص حصة من الثروات للبلديات الواقعة في المنطقة الجنوبية.
• كيف يمكن تطوير القطاع الخاص بما يتوافق مع المصلحة الوطنية الليبية؟
ملخص الآراء:

1- تفعيل تجارة العبور بين بلدية القطرون والدول المجاورة.
2- انشاء سوق حرة بمنطقة القطرون.

- 3- تشجيع التبادل التجاري بين بلدية القطرون والدول المجاورة.
- 4- العمل على أن تكون مخرجات التعليم قادرة على خلق فرص عمل.
- 5- دعم القطاع الزراعي بالمنطقة.
- 6- العمل على عقد اتفاقيات تجارية منصفة مع الدول الأخرى والمساعدة على تسويق منتجات المنطقة.
- 7- منح قروض للراغبين في العمل في القطاع الخاص.
- 8- تدريب الشباب على إدارة المشاريع.

العملية الدستورية والمسار الانتخابي:

- كيف يمكن ضمان التمثيل العادل للمكونات المجتمعية ذات الخصائص الثقافية والاثنية، وضحايا التهميش الإداري والاقتصادي وحماية حقوقهم؟
ملخص الآراء:

- 1- إشراكهم في الحياة السياسية بنظام الكوتا عبر تخصيص مقاعد لهم في السلطة التشريعية.
- 2- ضمان تمثيلهم في أربع وزارات أساسية وهي الصحة والتعليم والثقافة.
- 3- خلق آلية أخرى تضمن مشاركتهم من دون تخصيص كوتا لهم.
- 4- تشكيل لجان من المكونات الثقافية لزيارة الدول الأخرى للاطلاع على تجاربهم اختيار النموذج الأنسب.
- 5- تمثيلهم على أسس جغرافي
- 6- اعتراف الدستور بأن هناك مكونات وأقليات وشعوب أصلية قبل الحديث عن تمثيلهم.
- 7- زيادة المقاعد المخصصة لمنطقة القطرون بحيث ضمان تمثيل كافة مكونات المنطقة.
- 8- يكون تمثيلهم عادلاً عن طريق ضمان تمثيل الوحدات الإدارية التي يشكلون فيها غالبية السكان، بالتالي يتمكنون من تمثيل مناطقهم ومكوناتهم في آن واحد والعمل على تنمية هذه المناطق.
- 9- ضرورة تمثيل المكونات بالحد الأدنى.

- ما هو الشكل الأمثل للمضي قدماً في العملية الدستورية بطريقة تحقق دستوراً توافيقاً ودائماً لليبيين؟

ملخص الآراء:

- 1- تأجيل موضوع الدستور. وإجراء انتخابات بموجب اعلان دستوري مؤقت.
- 2- تعديل دستور 1951 والمعدل في سنة 1963 وتبنيه.
- 3- التوافق في انجاز العملية الدستورية.
- 4- يكون بالابتعاد عن المخالفة والالتزام بالإعلان الدستوري وضمن حقوق كافة المكونات الليبية. إذا كانت الهيئة نفسها تخالف الإعلان الدستوري كيف تضع لنا دستوراً عادلاً، فاقد الشيء لا يعطيه كما يقول المثل.

• ما هي الشروط الواجب توفيرها للتوصل إلى انتخابات ذات مصداقية وتحظى بالإجماع الوطني؟
ملخص الآراء:

- 1- لا يمكن إجراء انتخابات في ظل عدم وجود حكومة موحدة ترعى العملية الانتخابية.
- 2- لا يتأتى هذا الأمر، أي إجراء الانتخابات، في ظل وجود المليشيات وغياب مؤسسات أمنية فاعلة.

انتهت بعون الله